

سيجد الأطباء لقاح كورونا، ماذا عن وباء التضليل الإعلامي

كانت بمثابة التفاتة في غاية الأهمية بعودة الجمهور إلى المصادر التقليدية لاستقاء المعلومات منها، الأمر الذي دفع المؤسسات الإعلامية عالية الحساسية إلى استثمار ذلك وتقديم محتوى إعلامي دقيق خال من المبالغات والتضليل اللذين شاعا عن الفايروس بين وسائل التواصل الاجتماعي. من المفيد الإشارة هنا إلى أن 94 في المئة من الجمهور البريطاني استقى أخباره عن الوباء من "بي.بي.سي" في شهر مارس الماضي في نزوة انتشار الفايروس، الأمر الذي دفع هول إلى القول "كنا محوراً لعالم جديد" مطالباً بأن تستمر الهيئة في ذلك والضبط على الحكومة للمحافظة عليها. سبق وأن لاحظ راند والتزام، الذي عمل في السابق بهيئة المشاريع البحثية الدفاعية البريطانية، أن إضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات إنشاء المعلومات وتوزيعها، لا يخلو من فوائد، ولكنه ينطوي أيضاً على مخاطر جسيمة، بدءاً بضياح معايير التميز الصحافية، تلك التي تُفرض عادة داخل المؤسسات الإعلامية الراسخة. ففي غياب حارس بوابة وسائل الإعلام التقليدية، لم يعد الخطاب قائماً على مجموعة مشتركة من الحقائق.

كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

"لماذا أنتم أيها الناس مهمون؟" أطلق توني هول رئيس هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" هذا السؤال خلال مشاركته هذا الأسبوع في مهرجان إدنبرة الدولي للتلفزيون في اسكتلندا، لكنه استعار كلاماً سابقاً من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس، للإجابة عليه.

العالم لم يكن مشغولاً بمصير الإنسان كما هو اليوم في إيجاد لقاح يحمي من فايروس كورونا الذي أودى بحياة الملايين وترك كدمات على وجوه البلدان وحياة الناس. لكن اللقاح وحده لن يكفي، فحتى إذا وجد فهو ليس مضموناً في الوصول إلا إلى أقل من نصف سكان الأرض، وفق مدير منظمة الصحة العالمية، وتلك محنة حياة نواجهها أيضاً في وباء آخر يتمثل بالتضليل والأخبار المزيفة؛ فلا أحد يفكر أصلاً بإيجاد هذا اللقاح، بينما وباء التضليل لا يقل خطراً عن كورونا وفق توني هول.

وباء الأخبار المزيفة قديم يقدم الحكومات والناس، لكن لا أحد يبحث عن لقاح له، في حقيقة الأمر "من بمقدوره التوصل إلى هذا اللقاح؟" فمثلما لا يوجد حل سحري لفايروس كورونا وقد لا يكون موجوداً على الإطلاق" وفق غيبريسوس، فإن وباء الأخبار المزيفة سيستمر إن لم يكن للإنسان دور شخصي في منع انتشاره. على مر التاريخ، أدى تفشي الأمراض والأوبئة إلى تغيير الاقتصادات والمجتمعات. ووباء التضليل يهدد العالم اليوم بطريقة غير مسبقة بعد صعود المواطن الصحافي كمصدر للأخبار التي كانت تقتصر على الحكومات وروؤس الأموال. لقد تم إحياء المصطلح القديم "الأخبار المزيفة" ووصلنا إلى مرحلة "ما بعد الحقيقة" في عصر دونالد ترامب الذي هو أشبه ببرنامج من تلفزيون للريبة" تحمل فيه مواقع التواصل الاجتماعي وشركات التكنولوجيا الكبرى مسؤولية تلك الأخبار الملفة. مع أن هذه الشركات تنكر أي خطأ في أعمالها تعمد تزييف الحقائق.

هذا يعني ببساطة أن زمن مصطلح "ما بعد الحقيقة" لم يولد اليوم. الحكومات على مر تاريخها كانت مصدر ما بعد الحقيقة. ولدى الدول تاريخ طويل في التلاعب بالحقائق وفرضها على وسائل الإعلام. توني هول المنتهية رئاسته لهيئة أكبر مصدر إخباري مستقل في العالم، ركز خلال مشاركته في مهرجان إدنبرة الدولي للتلفزيون على جائحة "التضليل الإعلامي"، فمثلما لقاح كورونا مهم لعلاج البشر، فإن قيمة الأخبار الصحيحة وسائل الإعلام المتضررة من فيروس كورونا، خصوصاً أن القرارات التي اتخذتها حكومة الفخفاخ لم يتم تطبيقها.

وأعرب رئيس الجامعة التونسية مدير صحف، الطيب الزهران، عن تفأؤله بالحكومة الجديدة داعياً لـ"الإسراع في تفعيل الإجراءات التي اتخذتها حكومة إلياس الفخفاخ، لفائدة وسائل الإعلام المتضررة من جائحة كورونا". وقال الزهران في تصريح إعلامي إن حكومة المشيشي هي "الأمل الأخير للتونسيين"، داعياً إلى دعمها برلماناً وتمريضها في أسرع وقت ممكن.

وأضاف خلال لقائه بالمشيشي الأسبوع الماضي بدار الضيافة بقرطاج، أن "الحكومة القادمة تحتاج إلى هدنة لمدة سنتين، حتى نتجز برامجها". وأفاد الزهران بأن المشيشي عبّر له أيضاً عن "دعمه لحرية الصحافة ودعم المؤسسات الإعلامية، خاصة المصدرة منها، واستعداده لإيجاد حلول جذرية لهذا الملف". وبالنسبة إلى شريحة واسعة من الصحفيين والعاملين في القطاع، فإن الدعم المؤقت لا يحل مشكلة وسائل الإعلام الخاصة، التي تحتاج إلى حلول جذرية.

رسوم البث تنهك الإذاعات الخاصة في تونس تحت وطأة كورونا

دعم الحكومة للقطاع الخاص يواجه شكوكاً وانتقادات رغم ضآلته



الإذاعات تنتظر قرارات الحكومة الجديدة

وتعمل هذه الإذاعات -حسب إمكانياتها وخصوصية كل منها- على ضمان خطاب تعددي ديمقراطي من خلال فتح المجال لمختلف الأصوات الفكرية والسياسية للتعبير عن رؤاها وتوجهاتها.

ورغم الدعوات لدعم القطاع الإعلامي الخاص من قبل الحكومة وخصوصاً الإذاعات، إلا أن القرارات الحكومية بهذا الشأن أثارت الكثير من الجدل في تونس بين مؤيد ومعارض، حيث أقر رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ في مايو الماضي، جملة من الإجراءات الاستثنائية لدعم القطاعات والفئات المتضررة من انتشار فايروس كورونا في البلاد، طالت قطاع الإعلام الخاص. وأقر الفخفاخ، إجراءات "للنظر في دعم قطاع الإعلام ومرافقة المؤسسات الإعلامية، لمجابهة أزمة كورونا".

وتمثلت هذه الإجراءات في تكفل الدولة بنسبة 50 في المئة من رسوم البث لسنة 2020، لكل القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة التي تلتزم بدفع الرسوم المذكور في موعدها.

وضمن القرارات أيضاً، اقتناء اشتراكات في النسخ الإلكترونية للصحف، من قبل الدولة والهيئات العمومية، بحوال 1.2 مليون دينار (500 ألف دولار) ويقتطع من الاعتمادات المرصودة بالميزانية، بعنوان "الاشتراكات في الصحف الورقية لسنة 2020".

وأوجهت هذه القرارات انتقادات واسعة من قبل شريحة من التونسيين رأوا أن أصحاب القطاع الإعلامي الخاص يجنون أرباحاً كبيرة. وذهب آخرون إلى القول أن غالبية المؤسسات الإعلامية الخاصة غير ملتزمة بالقانون، زاعمين أن رئيس الحكومة يبحث من خلال هذا الدعم عن لوبي إعلامي يعاضد عمله في ظل عدم وجود برامج يجعل به ولا قوى سياسية يرتكز عليها.

كما تضمنت القرارات الحكومية إنشاء صندوق بقيمة خمسة ملايين دينار (حوالي 1.5 مليون دولار) لدعم جهود الدولة في الحملات التوعوية، فضلاً عن تخصيص اعتماد بقيمة نفسها لتمويل برنامج تاهيل القطاع ومساندته في الانخراط في منظومة التحول الرقمي.

وبررت الحكومة هذه الإجراءات بسعيها إلى المحافظة على الإعلام، حيث أكد الفخفاخ، أن "مرافقة المؤسسات الإعلامية في تجاوز تداعيات هذه الأزمة، يتنزل في إطار المحافظة على ديمومتها وتعزيز قدرتها على الحوكمة وتحقيق

وتعمل هذه الإذاعات -حسب إمكانياتها وخصوصية كل منها- على ضمان خطاب تعددي ديمقراطي من خلال فتح المجال لمختلف الأصوات الفكرية والسياسية للتعبير عن رؤاها وتوجهاتها.

ورغم الدعوات لدعم القطاع الإعلامي الخاص من قبل الحكومة وخصوصاً الإذاعات، إلا أن القرارات الحكومية بهذا الشأن أثارت الكثير من الجدل في تونس بين مؤيد ومعارض، حيث أقر رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ في مايو الماضي، جملة من الإجراءات الاستثنائية لدعم القطاعات والفئات المتضررة من انتشار فايروس كورونا في البلاد، طالت قطاع الإعلام الخاص. وأقر الفخفاخ، إجراءات "للنظر في دعم قطاع الإعلام ومرافقة المؤسسات الإعلامية، لمجابهة أزمة كورونا".

وتمثلت هذه الإجراءات في تكفل الدولة بنسبة 50 في المئة من رسوم البث لسنة 2020، لكل القنوات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة التي تلتزم بدفع الرسوم المذكور في موعدها.

وضمن القرارات أيضاً، اقتناء اشتراكات في النسخ الإلكترونية للصحف، من قبل الدولة والهيئات العمومية، بحوال 1.2 مليون دينار (500 ألف دولار) ويقتطع من الاعتمادات المرصودة بالميزانية، بعنوان "الاشتراكات في الصحف الورقية لسنة 2020".

وأوجهت هذه القرارات انتقادات واسعة من قبل شريحة من التونسيين رأوا أن أصحاب القطاع الإعلامي الخاص يجنون أرباحاً كبيرة. وذهب آخرون إلى القول أن غالبية المؤسسات الإعلامية الخاصة غير ملتزمة بالقانون، زاعمين أن رئيس الحكومة يبحث من خلال هذا الدعم عن لوبي إعلامي يعاضد عمله في ظل عدم وجود برامج يجعل به ولا قوى سياسية يرتكز عليها.

كما تضمنت القرارات الحكومية إنشاء صندوق بقيمة خمسة ملايين دينار (حوالي 1.5 مليون دولار) لدعم جهود الدولة في الحملات التوعوية، فضلاً عن تخصيص اعتماد بقيمة نفسها لتمويل برنامج تاهيل القطاع ومساندته في الانخراط في منظومة التحول الرقمي.

وبررت الحكومة هذه الإجراءات بسعيها إلى المحافظة على الإعلام، حيث أكد الفخفاخ، أن "مرافقة المؤسسات الإعلامية في تجاوز تداعيات هذه الأزمة، يتنزل في إطار المحافظة على ديمومتها وتعزيز قدرتها على الحوكمة وتحقيق

أطلقت الإذاعات الخاصة في تونس تحذيرات بشأن وضعيتها المالية المتأزمة في ظل أزمة كورونا وتراجع الإيرادات وتراكم رسوم البث العالية التي تفرضها الدولة عليها، فرغم أن أزمته جزء من أزمة الإعلام الخاص في تونس إلا أنها الأكثر تضرراً.

تونس - قرّرت النقابة الوطنية للإذاعات الخاصة والغرفة الوطنية النقابية للتلفزيونات الخاصة والنقابة الوطنية للصحافيين في تونس تنظيم وقفة احتجاجية الاثنين القادم، أمام مقر وزارة تكنولوجيا الاتصال احتجاجاً على الوضعية الصعبة التي تعيشها وسائل الإعلام الخاصة.

وتتدد هذه النقابات بتهديد الدولة المتواصل بقطع البث على المؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية الخاصة، بسبب تراكم الديون عليها نتيجة فرض رسوم باهظة على الإرسال مقارنة بمستوى الخدمات الذي يسوء ويتردى خلال فصل الصيف.

وتعتبر الإذاعات الخاصة نفسها الأكثر تضرراً جراء الأزمة الصحية والاقتصادية في البلاد، وتراجع الإعلانات وهي الطرف الأضعف في قطاع الإعلام الخاص.

وحذر رئيس النقابة الوطنية للإذاعات الخاصة، محمد كمال ربانة الجمعة من تفاقم أزمة الإذاعات أكثر بسبب تفشي فايروس كورونا، بسبب غياب الدعم الحكومي للإذاعات الخاصة. وطالب ربانة في تصريحات إذاعية بالتوزيع العادل للإشهار (الإعلان) العمومي للإذاعات الخاصة وبالمعاملة بالمثل عند تقديم المساعات، وقال "ليس من العدل أن يدفع المواطن معلوم الأتاوة للإعلام العمومي فقط في حين يقدم الإعلام الخاص نفس الخدمات مثله مثل وسائل الإعلام العمومية".

ومن ضمن المطالب أيضاً، إلغاء الديون المترتبة عن الإذاعات الخاصة مؤكداً على ضرورة تقديم الدعم الحكومي اللازم لها، واعتبر أنه "ليس من المعقول أن تساهم الإذاعات الخاصة في مداخيل كبيرة لصالح الدولة تصل إلى 100 مليون دينار وهي معالم الأتاوة، ولا تقدم الدولة في المقابل أي دعم مادي لمساعدتها في ظل هذه الأزمة".

وكرر ربانة دعواته المتكررة في الأشهر الأخيرة إلى إلغاء سياسة قطع البث على الإذاعات الخاصة، قائلاً "لا يمكن مواصلة سياسة الدكتاتورية وسياسة التهديد بقطع البث". وفي نوفمبر الماضي قام الزيدون الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزيوني، بتعليق خدمة البث الإذاعي على موجات

تونس - قرّرت النقابة الوطنية للإذاعات الخاصة والغرفة الوطنية النقابية للتلفزيونات الخاصة والنقابة الوطنية للصحافيين في تونس تنظيم وقفة احتجاجية الاثنين القادم، أمام مقر وزارة تكنولوجيا الاتصال احتجاجاً على الوضعية الصعبة التي تعيشها وسائل الإعلام الخاصة.

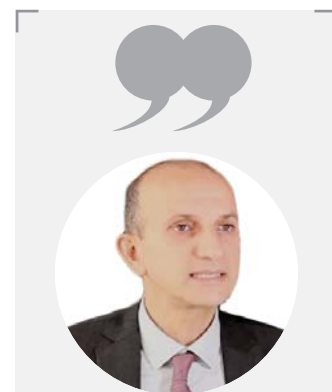
وتتدد هذه النقابات بتهديد الدولة المتواصل بقطع البث على المؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية الخاصة، بسبب تراكم الديون عليها نتيجة فرض رسوم باهظة على الإرسال مقارنة بمستوى الخدمات الذي يسوء ويتردى خلال فصل الصيف.

وتعتبر الإذاعات الخاصة نفسها الأكثر تضرراً جراء الأزمة الصحية والاقتصادية في البلاد، وتراجع الإعلانات وهي الطرف الأضعف في قطاع الإعلام الخاص.

وحذر رئيس النقابة الوطنية للإذاعات الخاصة، محمد كمال ربانة الجمعة من تفاقم أزمة الإذاعات أكثر بسبب تفشي فايروس كورونا، بسبب غياب الدعم الحكومي للإذاعات الخاصة. وطالب ربانة في تصريحات إذاعية بالتوزيع العادل للإشهار (الإعلان) العمومي للإذاعات الخاصة وبالمعاملة بالمثل عند تقديم المساعات، وقال "ليس من العدل أن يدفع المواطن معلوم الأتاوة للإعلام العمومي فقط في حين يقدم الإعلام الخاص نفس الخدمات مثله مثل وسائل الإعلام العمومية".

ومن ضمن المطالب أيضاً، إلغاء الديون المترتبة عن الإذاعات الخاصة مؤكداً على ضرورة تقديم الدعم الحكومي اللازم لها، واعتبر أنه "ليس من المعقول أن تساهم الإذاعات الخاصة في مداخيل كبيرة لصالح الدولة تصل إلى 100 مليون دينار وهي معالم الأتاوة، ولا تقدم الدولة في المقابل أي دعم مادي لمساعدتها في ظل هذه الأزمة".

وكرر ربانة دعواته المتكررة في الأشهر الأخيرة إلى إلغاء سياسة قطع البث على الإذاعات الخاصة، قائلاً "لا يمكن مواصلة سياسة الدكتاتورية وسياسة التهديد بقطع البث". وفي نوفمبر الماضي قام الزيدون الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزيوني، بتعليق خدمة البث الإذاعي على موجات



كمال ربانة

ليس من العدل أن يدفع المواطن معلوم الأتاوة للإعلام العمومي فقط في حين يقدم الإعلام الخاص نفس الخدمات

توني هول مدير "بي.بي.سي" يرى أن العالم يعاني من وباء الأخبار المزيفة كفايروس كورونا، ويطالب بالحفاظ على الديمقراطية وحيوية المجتمعات عبر المصادر الإخبارية عالية المسؤولية

إن التحيز صفة بشرية غالبية وجهود ضبطها واحتوائها وتقبيدها هي من أعمال المستضعفين في المقام الأول، وفق الكاتب فرانسيس ويلكسون، بينما افترض الكاتب جون ثورنهيل باننا نعيش "فترات الفلترة" لأن التكنولوجيا وشبكات التواصل الاجتماعي دفرت الحقيقة، وكتب ثورنهيل في صحيفة فايننشيل تايمز معبراً عن احتقاره لفيسبوك، "نحن نعيش في عالم ما بعد الحقيقة، حيث بإمكاننا تجاهل الحقائق التي لا تعجبنا والاستفادة من أي سرد شخصي نرغب فيه".

لذلك تطلب إنزانيا كامينسكا الكاتبة في صحيفة فايننشيل تايمز بحماية المستضعفين عبر الإنترنت بإجراءات نشطة من قبل دول ديمقراطية موثوقة وملتزمة بحقوق الإنسان "وهذا يعني نشر أساليب التقييم عن البيانات لتحديد نقاط الضعف الخاصة بنا على الإنترنت. فكر في الأمر على أنه نشر الحراس الرقمي الموثوق بهم، الذين يعملون بشكل علني وعلى مرأى من الجميع".

لكن كيف لنا كمجتمع إعلامي أن نمنع سيطرة مثل هذه الأكاذيب على ثقة الجمهور، ذلك ما يعني الحديث عن مدونة أخلاقية ورقابية على ما ينشر، وهو أمر أصعب من أن يتحقق في الوقت الحاضر. لأن الحاجة إلى التيقظ المتوازن والمنصف لم تعد كافية. فالتاريخ يدرك عبر مسيرته أن الطريق إلى السلطة والثروة يكمن في الأكاذيب. وهذا سبب كاف لا يجعل العالم يبحث عن لقاح لوباء التضليل الإعلامي، كما يفعل مع وباء كورونا.

يقول هول إن دور هيئة الإذاعة البريطانية "أكثر بكثير من مجرد حماية نزاهة الأخبار" على الرغم من أن هذا أمر بالغ الأهمية، ولكنه أيضاً "يتعلق بالمساعدة في حماية الديمقراطية وتعزيز الوحدة والتماسك".

من الواضح أن مأساة كورونا

